إشكالية بناء الدولة و تنمية المجتمع في الجزائر

" دراسة مقارباتية بين مظاهر الدولة الفاشلة و مقومات الدولة الذكية"

د/ زيدان جمال ،جامعة سعيدة

مقدمة :

تشكل مسألة بناء الدولة و المجتمع أحد المواضيع الهامة في حقل الدراسات السياسية ، و التي تعكس مظهرا متعدد الأبعاد لمبدأ الثقة المنشود بين الحاكم و المحكوم ، فمنذ أمد طويل تحاول الدول المستقلة حديثا ، تحقيق تنميتها السياسية و البحث عن مقومات ترشيد سياسي لقدراتها المؤسساتية و الوظيفية ، بهدف تعزيز أسس التكامل و الإندماج بين مؤسسات المجتمع المدني و المجتمع السياسي، و هو المسعى الذي حاولت الجزائر منذ إستقلالها أن تتبناه في نظامها الدستوري و مبادئ إدارة الحكم، لاسيما مع مطلع الألفية الثالثة و ظهور مفاهيم جديدة كالحكم الراشد و الدولة الذكية، و التي أحدثت ثورة إبيستمولوجية على مستوى المفاهيم التقليدية ، و دفعت إلى إعتماد مقومات جديدة لتعزيز علاقة المجتمع بالدولة ، كالجودة السياسية، العقلانية السياسية، المواطنة الديمقراطية، السلم الديمقراطي، التداول السلمي على السلطة ، الديمقراطية التشاركية، الأمر الذي يطرح إشكالات علمية و عملية حول مدى إمكانية تحول الجزائر من دولة فاشلة (تعاني أزمات تسييرية و مؤسساتية) إلى دولة ذكية(تشغل ثرواتها بالكيفية الملائمة و في الوقت المناسب)، و الذي من شأنه أن يحقق لها مظاهر الدولة العصرية القوية و رفاهية المجتمع.

إن الجزائر لحد اليوم لازالت لم تتخط عقدة الدولة الفاشلة ، رغم الإمكانيات المادية و البشرية التي تمتلكها ، و التي من مظاهرها - أي العقدة - العجز الوظيفي البادي على مستوى مؤسسات النظام السياسي فيما تعلق بالوظائف الإستخراجية ، التوزيعية ، التنظيمية و حتى الرمزية ؛ الأمر الذي خلق أزمة ثقة إتسعت فجوتها بين الشعب و الحكومات المتعاقبة، و أظهر تناقضات في السلوك السياسي و تبني قيم ثقافة سياسية متصارعة فيما بينها ، بالرغم من الحلول التي تضمنتها مشاريع الإصلاح السياسي و التي كان آخرها هاته الأيام مشروع التعديل الدستوري التي أعلنت عليه السلطة في جانفي 2016.

إنطلاقا مما تقدم تتمحور إشكالية المداخلة في التساؤل التالي: هل يمكن للجزائر أن تتخطى مظاهر الدولة الفاشلة و تستغل مقومات الدولة الذكية في ترشيد و تحسين علاقة المجتمع بمؤسسات الدولة ؟ و لمعالجة هذه الإشكالية حددت

المحور الأول : الإطار الإبيتمولوجي للدولة الفاشلة و الدولة الذكية.

يعتبر مصطلحي الدولة الفاشلة و الدولة الذكية من زمرة المصطلحات الجديدة المتداولة اليوم في حقل العلوم السياسية و القانون الدولي وعلى وجه الخصوص في علم السياسات المقارنة الجديدة، أين أضحت تعطى بعض الأولوية لمواضيع أفرزتها التطورات السياسية على المستويين الوطني و الدولي، كنتاج لما خلفته العولمة السياسية التي روج لها الغرب و بدت و إنتشرت مظاهرها في المجتمع الدولي، و التي أسست لأبعاد جديدة على صعيد تحقيق التنمية السياسية في إطار مقاربة مقارناتية بين الدولة الفاشلة و الدولة الذكية.

- **مفهوم الدولة الفاشلة:**

ظهر زمانيا تداول مصطلح الدولة الفاشلة في الأدبيات السياسية لبعض الباحثين الغربيين أمثال جيرالد هيل و ستفر راتز، بعد نشرهما دراسة بحثية سنة 1993 في مجلة " السياسة الخارجية " حلللا فيها عوارض الدولة الفاشلة ، بالإضافة إلى دراسة أخرى قام بها الباحث وليام زارتمان عام 1995 بخصوص الدولة المنهارة أو الهشة؛ و لقد كانت البدايات الأولى لإستخدام المصطلح في الخطاب السياسي للرئيس الإمريكي بيل كلينتون ، الذي عبر من خلاله بأن ثمة دول عاجزة عن القيام بوظائفها الأساسية ، مما قد يلحق ضررا و تهديدا بالإمن و السلم الدوليين ، مشيرا إلى نماذج من تلك الدول الفاشلة كأفغانستان و الصومال التي تحتوي حركات سياسية مسلحة و متطرفة على حد قوله.[1]

يقصد مبدئيا بالدولة الفاشلة من وجهة نظر كلاسيكية ، دولة عجزت أن تفرض سيطرتها على أراضيها، و تآكلت سلطتها الشرعية و هيبتها القانونية ، و ضعفت قدراتها إلى حد التلاشي في أداء وظائفها و خدماتها

[1] www.global.arab.network.com) نبيل حاجي نايف، الدولة الناجحة والدولة الفاشلة: مفاهيم و مؤشرات.عن موقع الشبكة العربية العالمية

العمومية لمواطنيها، تفشى فيها الفساد السياسي و الإقتصادي ، إنها - على حد تعبير الباحث نعوم تشومسكي - بأنها دولة غير قادرة على حماية مواطنيها أو التحكم في تنظيمهم ، تغيب فيها الممارسة الديمقراطية الفعلية و يساء فيها إستعمال القوة الشرعية [1]. أما روبرت .ي.روتبرغ فيعطي مدلولا متقاربا ، حيث رأى في إحدى مقالاته بأن الدولة الفاشلة، كيان سياسي يعيش حالات تنافر و توتر و صراعات عميقة بين مكوناته ، تترجمها مظاهر التمرد المسلح عن الحكومة و العصيان المدني ، و هو في مفهومه هذا يحدد الدرجات القصوى لفشل الدولة القومية حينما يبلغ العنف و الصراع العسكري الداخلي بين الحكومة الرسمية و الفصائل المتمردة المسلحة حدا خطيرا، و ما ينعكس عنه من مخاطر على الصعيد الإجتماعي بأن يصبح المستوى المعيشي للمواطن في الدرجات الدنيا.[2]

إذن نخلص إلى القول بأن الدولة الفاشلة صفة معيارية لدولة تملك نطاقا قانونيا هشا و منهارا، و بناءا مؤسساتيا غير مستقر و ضعيف، تفقد مؤسسات الحكم فيها إلى شرعيتها و مشروعيتها و إحتكارها لإستخدام القوة الشرعية، دولة ليست لها القدرة على حماية مواطنيها، تحملهم على طاعتها و الإنصياع لها بالترهيب، عاجزة عن أداء الخدمات العمومية و تلبية مطالب أفرادها وفق مبادئ العدالة في التوزيع و المساواة في الإستفادة،مما يفقدها مصداقيتها الشعبية و مركزها الدولي.[3]

غير أن ما تحدد من مواصفات في التعريفات السالفة ، يعطي إيحاءا على مظاهر دولة منهارة كلية، كسوريا، العراق و ليبيا و هو الذي قد لا ينطبق على بعض دول العالم الثالث عموما و الدول العربية على وجه الخصوص كالجزائر، مصر، تونس؛ الأمر الذي أدى إلى إستخدام مقاربة مفاهيمية جديدة بين الدولة الفاشلة و الدولة الهشة التي عرفتها منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية بأنها تمثل كيان سياسي يفتقر إلى الإرادة و القدرة

---

2 نعوم تشومسكي، الدولة الفاشلة ، اساءة استعمال القوة و التعدي على الديمقراطية. ترجمة سامي الكعكي،بيروت: دارالكتاب العربي،2007،ص35

[2] روبرت.ي.روتبرغ،الطبيعة الجديدة لفشل الدولة القومية.مجلة الثقافة الغالمية. العدد117، مارس 2003، ص51.

[3]أدمام شهرزاد، الطبيعة اللاتماثلية للتهديدات الأمنية الجديدة، مجلة الندوة للدراسات القانونية ، قسنطينة، العدد الأول، 4 2013

السياسية اللازمة لتجسيد مشروعها التنموي و التقليل ما أمكن من الفقر و حماية أمن سكانها الإجتماعي و الإقتصادي، و كذلك حقوقهم الإنسانية.[1]

و هو نفس المفهوم الذي طرحه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية[2] سنة2011، بأن الدولة الهشة دولة في طريق الفشل ، تفتقر إلى الشروط الموضوعية و المؤسساتية لبناء الدولة و تنمية المجتمع، و التي يمكن حصرها في الآتي:

- إفتقادها إلى مبادئ و آليات التسيير الرشيد.
- هشاشة البنية الإقتصادية.
- نقص و تردي الخدمات الوظيفية.
- غياب أو تهميش مؤسسات المجتمع المدني.
- إنتشار الأمية و ضئالة النخبة المتعلمة.
- ظهور و إستمرارية النزاعات العرقية و الإثنية.

من وجهة نظر أخرى، ثمة من يرى بأن الدولة الفاشلة، مفهوم يقترب من مصطلح الدولة المنهارة أو يتطابق معها و لو أن ما يستصاغ منطقيا بأن الدولة الفاشلة قد تكون آخر مرحلة في إنهيار الدولة ، الأمر الذي يدفع إذن إلى تبني من ناحية التحفظ العلمي الموضوعي إستخدام مقاربة توصيفية تتلاءم و الدول التي تعاني عجزا و ضعفا و هشاشة في كيانها ، و التي تأخذ مرتبة وسطى بين الدولة القوية السائدة و الدولة الفاشلة المنهارة البائدة ، وهو ما فتح الباب إلى إجتهاد نظري في خلق بدائل مفاهيمية لمصطلحات متقاربة في المعنى تعكس مختلف

---

[1] ،التقريرالاوروبي حول التنمية بالتعاون مع مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة والمعهد الجامعي الأوروبي ، 2009،ص16.

[2] مؤسسة مالية دولية ، ووكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة ، مهمتها محاربة الفقر و استئصاله من الدول النامية IFAD

مظاهر دول العالم الثالث و الدول العربية على وجه الخصوص، في هذا الإطار عرضت الباحثة كاتي كليمنت تصنيفا آخرا قسمت فيه دول العالم إلى ثلاث نماذج هي: الدولة القوية نسبيا، الدولة في أزمة و الدولة المنهارة الفاشلة ، و قد أسس هذا التصنيف على مجموعة من المعايير التي تميز بين النماذج الثلاث ، حسب الجدول أدناه (الهامش14 مقال العراق).[1]

المعايير	الدولة القوية نسبيا	الدولة في أزمة	الدولة المنهارة
إدارة الصراع و فرض الأمن	قادرة	غير قادرة	عاجزة
قدرة البنى التحتية على تقديم الخدمات الأساسية	قادرة	غير قادرة	عاجزة
فرض سيادتها القانونية و سيطرتها	على كامل الإقليم	على جزأ من الإقليم	عاجزة على فرض سيطرتها على إقليمها

➢ مؤشرات الدولة الفاشلة:

منذ سنة 2005، دأبت كلا من المجلة الأمريكيةٌ السياسة الخارجيةٌ و صندوق السلام (منظمة أمريكية مقرها بواشنطن، تسعى إلى منع الحروب و مكافحة الأسباب التي تحدث صراعات مسلحة) ، على إعداد تقريرا سنويا يتم بمقتضاه ترتيب دول العالم وفق سلم يتشكل من إثني عشر مؤشرا، حول أغلبية السمات التي تسمح

[1] **Caty Clément**, ***The Nuts and Bolds of State Collapse: What to do when States Fail? A QCA Analysis of Lebanon, Somalia and the former-Yugoslavia***", **Paper presented at the American Political Science Association (Washington DC, 2005) ,p p 4-5**

بتقييم قوة الدولة و سؤددها، و هي: التدخل الخارجي، الفصائل السياسية المتواجدة، المنظومة الأمنية، حقوق الإنسان، الخدمات العامة، شرعية الدولة، الفقر و التدهور الإقتصادي، التنمية غير المتوازنة، هجرة البشر، المشاكل بين المكونات، اللاجؤون و المشردون؛ وهي مؤشرات يمكن تنظيمها حسب مجال تواجدها في أربع مجموعات كالآتي:

- **المؤشرات السياسية:**

تتمثل في أزمة المشروعية، فساد النخبة الحاكمة، غياب الشفافية و المحاسبة، ضعف ثقة المواطن في مؤسسات الدولة الرسمية، عدم العدالة في تطبيق القانون، و مدى إحترام حقوق الإنسان.

- **المؤشرات الإقتصادية:**

تتحدد المؤشرات الإقتصادية في غياب إستراتيجية رشيدة للتنمية الوطنية ، فشل السياسات الإستثمارية ، تراجع المؤشرات الكبرى للإقتصاد الوطني، و الركود الإقتصادي بالإضافة إلى عجز الميزان التجاري و الإعتماد على الصناعات الإستخراجية.

- **المؤشرات الإجتماعية:**

تنعكس مؤشرات على المستوى الإجتماعي في مظاهر اللاإستقرار الإجتماعي، و عدم القدرة على ضبط السلوك الإجتماعي، إضافة إلى تصاعد الضغوط الديمغرافية ، إرتفاع نسبة الأمية و الجريمة ، تزايد هجرة المواطنين إلى الخارج ، ضعف جاذبية الإنتماء و الإندماج الإجتماعي ، و إنتشار ظاهرة الفقر و الآفات الإجتماعية و الإنهيار التدريجي للمنظومة الأخلاقية.

- **المؤشرات الأمنية:**

ترتبط بحالات نقص أو فقدان الإستقرار الأمني ،كإرتفاع درجة التهديدات الداخلية أو الخارجية، وجود جماعات مسلحة غير رسمية، الإنقلابات العسكرية، إغتيال الشخصيات و المواطنين. ختاما لهذا المحور يمكن القول ، أن من المؤشرات الهامة للدولة الفاشلة

ختاما لهذا المحور يمكن القول ، أن من المؤشرات الهامة للدولة الفاشلة ، معيار قدرة الدولة على القيام بوظائفها الأساسية، خاصة إذا ما تزامن و تفاعل هذا المعيار مع متغيرات خارجية كوجود قوى دولية تدعم إفشال الدولة و إنهاك قوتها ، إذ من الحقائق التاريخية في مجال العلاقات الدولية، بأن ما من تدخل أجنبي حدث إلا و قد حول الدول المستهدفة إلى دولة هشة ، تعمها الفوضى و اللاإستقرار ، ففي العراق على سبيل المثال ، و قبل التدخل الأمريكي في بداية التسعينيات ، كانت العراق تحتل الريادة في مصف الدول المستقرة، الماضية في تقدمها ، وكان الإستقرار السياسي و الإجتماعي و الإقتصادي سمة ايجابية وسمت بها كدولة عربية قطعت شوطا في بناء قوتها ، غير أن التدخل الأمريكي فككها و أباد كل مقومات قوتها و حولها إلى كيان سياسي هش منهار ؛ و هو نفس السناريو التي شهدته دولة الصومال ، التي إنتابت مكوناتها السياسية و الإجتماعية فوضى بعد التدخل العسكري الإثيوبي بمباركة أمريكية، مما إنعكس على حالات لاإستقرار و إنفلات أمني و ظهور مليشيات مسلحة لم تبق و لم تذر ، و هو نفس المصير التي عرفته السودان بعد تقسيمها إلى دولتين و ليبيا و اليمن و سوريا و ما ينتابها اليوم من فوضى خلاقة تشارك فيها الدول الغربية.

بالإضافة إلى متغيرات داخلية كفشل النظام السياسي في إحتواء العنف و عدم قدرته على تحقيق الإستقرار السياسي، و التوفيق بين مطالب جماعات المصالح المتناقضة و المتواجدة داخل التراب الوطني، و اللاعدالة في توزيع الثروة بين فئات الشعب أو تركيزها و توطينها في مناطق معينة دون أخرى.

و للإشارة في سنة 2015 على سبيل المثال ضم تصنيف المجلة ما يقارب 177 دولة ، حيث شمل الترتيب عدد كبير من الدول العربية الإسلامية ، إحتلت فيه الجزائر المرتبة67 .[1]

➢ مفهوم الدولة الذكية:

بداية ينبغي التأكيد على أن الواقع السياسي و الإقتصادي للمجتمع الدولي اليوم ، يفرض ضرورة التحرر و التخلص من عقدة التصنيف الذي قيدت به الدول المستقلة بعد الحرب العالمية الثانية، و أقصد في هذا المقام تعمد الغرب على إعتماد تقسيم كلاسيكي للدول في إطار النظام الدولي الجديد ، بأن جعل من الدول المستقلة

[1] www.elbilad.net. تاريخ الدخول 2016/03/10

حديثا لاسيما الآسياوية و الإفريقيةو أمريكا اللاتينية و الجنوبية، دول نامية متخلفة، حكم عليها القدر أن تبقى كذلك ، وأن الفارق بينها و بين الدول المتقدمة عالم بأكمله بزمانه، و حضارته و قيمه و تاريخه، فتلك دول العالم الثالث، و تلك دول العالم الأول و الفجوة بينهما باقية أبد الدهر، و كأن هذا التصنيف الكلاسيكي الغرض منه خلق قناعة التسليم و الإستسلام لأمر التقسيم الدولي، و الخنوع و قابلية التبعية إلى الدول الغربية، و التي أراها شخصيا، بأن سؤددها العالمي و تطورها التكنولوجي و تقدمها التنموي بني ولازال على كاهل دول الجنوب .

إن بقاء حتمية الغني غني و الفقير فقيرا، قد ولى عليها الزمان و تبددت بظهور توجهات فكرية جديدة في اطار السياسات المقارنة الجديدة ، التي نظرت لطرح نموذج مفاهيمي جديد قوامه فكرة الدولة الذكية ، هذا المصطلح الذي إستخدم لأول مرة منذ سنة 2008 في ولاية

كوين سلاند بأستراليا، و التي تعني الدولة التي تمتلك إرادة خلق مقومات قوتها و المحافظة عليها ، دولة تتقنص الفرص و تستغل ما لديها من إمكانيات للنهوض، ذكية في تفاعلاتها مع المتغيرات الداخلية و الخارجية ، تتسم بمرونة مكوناتها السياسية و إنسجامها الداخلي ، لها مقدرة للإستثمار في الرأسمال البشري، و الزمن و ثرواتها الطبيعية وفق منطق الرشادة ، بما يحقق لها ا،طلاقة إقتصادية و نهضة إجتماعية .و بحسب رأي الأستاذ برقوق أمحند تبنى الدولة الذكية على سبع مقومات هي كالآتي:[1]

- إعتماد مبادئ الحكم الراشد في إدارة شؤون الدولة.

- إلتزام منطق العقلانية و الرشادة السياسية في تلبية الحاجيات العامة للمواطنين بما يحقق أقل تكلفة زمانية و مادية.

- المشاركة الديمقراطية لمؤسسات المجتمع المدني في صنع القرار السياسي و السياسات العامة.

- خلق قنوات الإتصال الجماهيري بين مؤسسات الحكم و المواطنين بما يعزز مبدأ الشفافية و المساءلة.

[1] **محاضرات في مفاهيم في السياسة المقارنة الجديدة، لطلبة قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر ، الموسم الجامعي 2008 /2009**

- نزاهة الجهاز القضائي و قدرته في فرض الجزاء القانوني و الجنائي على كل مسؤول ثبت فساده دون تمييز.

- تعزيز مكانة حقوق الإنسان في داخل الدولة بما يتماشى و البعد العالمي لتلك الحقوق.

- خلق رقابة جماهيرية على عمل السلطة يتم تعزيزها بآليات خاصة لتقييم نشاط السلطات السياسية، كأن يتم إنشاء - على حد تعبير الأستاذ برقوق - شبكات إتصالية تربط بين المواطن و المسؤول في إطار مايسمى بالديمقراطية الإلكرونية التي ترقي النزعة التشاركية للمواطن في صنع القرار السياسي و مراقبته.

المحور الثاني: تطور مشروع بناء الدولة الوطنية في الجزائر1962/ 2016.

شهدت عملية بناء الدولة في الجزائر مرحلتين متميزتين ، بدأت أولاها بعد الإستقلال مباشرة سنة 1962 إلى غاية 1988، أما المرحلة الثانية تمتد من 1989 إلى يومنا هذا.

أسس بناء الدولة خلال مرحلة(1962/1988):

حددت النخبة الحاكمة في خضم هذه الفترة إستراتيجية بناء مؤسسات الدولة وفق ثلاث أسس هي:

- **الأساس السياسي:**

ركزت النخبة الحاكمة بقيادة أحمد بن بلة و هواري بومدين ، بعد توليها السلطة عقب أزمة صائفة 1962 ، على تبني المشروعية الثورية و النزعة التحررية لبناء الدولة الوطنية ، بعد أن إلتزمت في دستور 1963 و المواثيق الدستورية التي تلته على ضرورة الإستمرار في تجسيد ايديولوجية التحرير الوطني حماية للمكتسبات التي حققتها ثورة أول نوفمبر1954 ،[1] الأمر الذي عزز وجودها و منحها قوة في السيطرة على المجتمع بفضل النموذج التنموي الإشتراكي الذي تناسب إلى حد بعيد مع البيئة الإجتماعية و الإقتصادية المتدهورة جراء الإستعمار ، بالإضافة للوضع الدولي السائد آنذاك في إطار الحرب الباردة ، أين تلقت الدولة الجزائرية دعما سياسيا و مساعدات إقتصادية من المعسكر الإشتراكي ، كل هذا دفع بالسلطة الثورية الحاكمة إلى تقوية مسعى بناء الدولة

[1] **عمار بلحسن، المشروعية و التوترات الثقافية: الدولة و المجتمع و الثقافة في الجزائر، مجلة الثقافة ، الجزائر وزارة الإتصال ، العدد الثاني،1993،ص118**

الوطنية من خلال سلسلة التأميمات التي باشرتها في عقد الستينيات ، و كذلك تمكن السلطة من صنع سياسات سلم إجتماعي بحكم إحتكارها توزيع الريع النفطي.

أما المكون الثاني للأساس السياسي الذي إعتمدته النخبة الحاكمة في بناء الدولة الوطنية ، إختيارها لنظام حكم الحزب الواحد ممثلا في جبهة التحرير الوطني كحزب طلائعي الحكم و وحيد أنيط له مهمة إدارة الحكم في الدولة و رسم إستراتيجية بناء مؤسساتها ، وتنمية المجتمع الجزائري، من خلال إنشائه للعديد من المنظمات الجماهيرية التي ساندت أهداف مشروعه السياسي ،[1] و هو ما أكدته المواد: 23،24،25،26 من الدستور 1963، على أن جبهة التحرير الوطني حزب الطليعة الواحد في الجزائر، يحدد سياسة الأمة، و يراقب عمل أجهزة الدولة ، يشخص و يعبر عن مطامح الجماهير و يقوم بتشييد الإشتراكية ، و هي ذاتها المهام التي رسمها دستور 1976، في مواده:94،95،96،97،98، الأمر الذي إنعكس سلبا على واقع المشاركة السياسية التي أضحت مقيدة و لاتمارس إلا داخل قنوات و هياكل الحزب، مما أفرغ المشاركة السياسية من قيمتها و حولها إلى مجرد تعبئة سياسية.[2]

أما المكون الثالث، يتعلق بشخصنة السلطة حول ذات الرئيس، وهي ميزة إلتصقت بطبيعة النظام السياسي في الجزائر، أين يصبح رئيس الجمهورية العمود الفقري الذي تبنى عليه الدولة، حيث يكتسب سلطة كارزمية و صورة الزعيم المفدى ، معتمدا على آليات قانونية في مقدمتها الدستور؛ إذ ما يلاحظ من خلال تقييم كل دساتير الدولة الجزائرية ، أنه ثمة تركيز على تعزيز مكانة و قوة رئيس الجمهورية، مما يمنح لهذا الأخير جاذبية

[1] **عامر رخيلة، التطور السياسي و التنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني 1962/1980، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،1993، ص338**

[2] **زريق نفيسة ، عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر و اشكالية النظام الدولاتي: المشكلات و الآفاق، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر بباتنة،2008/2009، ص46**

كارزمية و يجعله فاعلا محوريا لكل مكونات النظام السياسي ،[1] هذا ما نلمحه في حكم رؤساء الجزائر دون تمييز سواء في عهد أحمد بن بلة، أو هواري بومدين، أو حتى إبان الفترة الحالية لحكم عبد العزيز بوتفليقة.

- **الأساس الإقتصادي:**

تبنت الجزائر بعد الإستقلال نموذجا تنمويا إشتراكيا ، فسر إلى حد بعيد بأنه يتوافق و الوضع الإقتصادي و الإجتماعي المتدهور الذي خلفه الإستعمار، مما حفز و رجح خيار إقتصاد الدولة ، و تغليب فكرة إحتكار القطاع العام للنشاط الإقتصادي في مختلف المجالات : الصناعة، الزراعة، الإستثمار و حتى النشاط التجاري. وقد كان الغرض من هذا الأساس الإقتصادي ، تدعيم الأساس السياسي لبناء الدولة الوطنية ، و قد شمل هو الآخر المكونات التالية:

- إعتماد سياسة التأميم للثروات و المؤسسات الوطنية: بحلول سنة 1963، بادرت السلطة الحاكمة بتأميم أراضي المعمرين و إعتماد نظام التسيير الذاتي الزراعي لتنظيمها، عقبتها في ذات السنة تأميم بنك الجزائر و إصدار العملة الوطنية (الدينار الجزائري)، و في شهر ماي من عام1966، باشرت السلطة الحاكمة موجة ثانية من التأميمات مست المناجم، شركات التأمين، التجارة الخارجية و قطاع النقل ، لتختتم بتأميم المحروقات في 24 فبراير1971 .

- إنتهاج سياسة التخطيط : إعتمدت النخبة الحاكمة أسلوب التخطيط كآلية فنية في رسم برامج التنمية الإقتصادية خلال فترة النظام الإشتراكي، حيث يمكن إحصاء آنذاك خمسة مخططات كبرى هي:المخطط الثلاثي الأول (1969/1967)، المخطط الرباعي الأول (1973/1970)، المخطط الرباعي الثاني (1977/1974)، المخطط الخماسي الأول (1984/1980)، المخطط الخماسي الثاني (1989/1985).

- الإهتمام بالزراعة: إنتهجت السلطة من أجل النهوض بالقطاع الفلاحي سياسة الثورة الزراعية، التي تتماشى و مبادئ الإشتراكية، حيث صدر الأمر الرئاسي 71/71 بتاريخ1971/11/08 المتعلق بالثورة الزراعية ، و الذي قصدت السلطة من ورائه إلى تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في إستفادة الفلاحين الجزائريين من ملكيات زراعية

---

[1] **الرياشي سليمان و آخرون، الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية الإقتصادية و الإجتماعية والثقافية. ط 2، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،ص46**

صغيرة و العمل غلى ارعادة التوزيع العادل لوسائل الإنتاج الفلاحي ، بالإضافة إلى السعي من أجل التخفيف من الفوارق الإجتماعية التي خلفها المستعمر ؛ وقد بنيت سياسة الثورة الزراعية على ثلاث آليات حصرتها الدكتورة فوزية غربي في ثلاث هي : التسيير الذاتي الزراعي، التعاون في الزراعة في إطار المشاركة الديمقراطية للفلاحين، الإستغلال الخاص للأراضي الفلاحية من طرف ممتلكيها الخواص.

غير أن رغم هذا التأطير النظري للقطاع الفلاحي ، لم يحظى في مرحلة الإقتصاد الإشتراكي بالأولوية التي يستحقها مقارنة بقطاع الصناعات الإستخراجية، و ما يثبت ذلك هزالة و قلة الإعتمادات المالية الموجهة للتنمية الفلاحية ، و التي بلغت على سبيل المثال في المخطط الثلاثي الأول 6.2 بالمئة من مجموع الإعتمادات المخصصة للإستثمار ولم تزد النسبة إلى غاية المخطط الخماسي الثاني إلا بدرجة قليلة أين بلغت نسبة 9.12 بالمئة.[1]

إعطاء الأولية للصناعات الثقيلة: لقد كانت الصناعات الثقيلة خيار إستراتيجيا في مشروع التنمية الوطنية الإقتصادية للدولة الجزائرية بعد الإستقلال، و قد تمثل في مخطط ديبرنيس للصناعات المصنعة، حيث عمدت النخبة الحاكمة آنذاك إلى تقوية الأساس الاقتصادي لبناء الدولة الوطنية من خلال إقامة قاعدة صناعية عمومية ، محركها الأساسي خلق مؤسسات عمومية إقتصاديةتمتلك رأسمالها الدولة.

ومما يؤكد الأولوية التي منحتها الحكومة الجزائرية للقطاع الصناعي في تلك الفترة،الحجم الكبير الذي خصص له من العائدات المالية للخزينة العمومية من الجباية البترولية، حيث تشير الإحصائيات بتخصيص أكثر من نصف الإعتمادات المالية المخصصة لانجاز المخططات التنموية، فعلى سبيل المثال بلغ النصيب المالي للقطاع الصناعي في المخطط الثلاثي الأول نسبة 53.5 بالمئة ، ليرتفع حجم الإعتماد المالي في المخطط الرباعي الأول إلى 57.3 بالمئة ، إلى أن وصل حد 60.7 بالمئة في المخطط الرباعي الثاني.

[1] **عياش خديجة، سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر : دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000–2007. رسالة ماجستير،قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، جامعة الجزائر –3– ص50 .**

➢ **الأساس الإجتماعي:**

مثل تحسين الوضع الإجتماعي للمجتمع الجزائري في الأيام الأولى للإستقلال ، تحديات ورهانات إلتزمت السلطة الحاكمة في خطاباتها السياسية الرسمية على تذليلها ، إذ تفيد الدراسات السوسيولوجية للواقع الإجتماعي الجزائري في تلك الفترة، بطابعه السلبي و الكارثي الذي إتصفت به المؤشرات الإجتماعية ، فالبطالة إنتشرت ، و الإمية بلغت أطنابها، و الأمراض إستفشت و فتكت بالمواطنين خاصة الأطفال و النساء الحوامل، و تشرد العديد من الأسر الجزائرية جراء عدم وجود سكنات تأويهم و كذلك تصاعد ظاهرة النزوح الريفي نحو المدن. و عليه سارعت السلطة الحاكمة آنذاك إلى إنتهاج سياسات إجتماعية تنشد في ذلك تحقيق هدفين أحدهما سياسي يتمثل في شراء السلم الإجتماعي بما يضمن بقاء النظام السياسي القائم و الهدف الثاني تنموي تمثل في ضرورة النهوض بالقطاع الإجتماعي و تحسين مستوى معيشة المواطن الجزائري وفق منظور تنموي إشتراكي، مبني على أربع الإستراتيجيات مرسومة كالآتي:

- **الإستراتيجية الأولى:** رسم سياسة عامة تعليمية تجسد مبدأ إجبارية التعليم الإبتدائي و الأساسي، توسيع نطاق التعليم للقضاء على الأمية ، المساواة و العدالة الإجتماعية في التعلم بالإضافة إلى مجانية التحصيل العلمي[1]
- **الإستراتيجية الثانية:** إعتماد سياسة عامة صحية هدفها تحسين الخدمات الصحية وفق المبدأ الدستوري العلاج المجاني ، حيث تم إنشاء العديد من المسسات الإستشفائية العمومية و تنظيم حملات تطعيم مجاني للمواطنين للقضاء على بعض الأمراض المنتشرة .
- **الإستراتيجية الثالثة:** السعي الجاد إلى خلق مناصب شغل دائمة ، في إطار المؤسسات العمومية الإقتصادية، التي أصبح التوظيف فيها يخضع للمنطق السياسي و ليس قدراتها الإنتاجية ، مما لوحظ تزايد مستمر لمنصب العمل المتوفرة ، إذ تشير الإحصائيات مثلا بأنه خلال فترة المخطط الثلاثي

[1] **دخان نورالدين، تحليل السياسات التعليمية العامة نموذج الجزائر، أطروحة دكتوراه،قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، جامعة الجزائر2007،3،ص184.**

الأول1969/1967 ، بلغت الوظائف الإدارية الجديدة 12000 وظيفة لتصبح في الفترة 1979/1978 ما يساوي 70700 وظيفة إدارية.[1]

- **الإستراتيجية الرابعة:** تتمثل في إنتهاج سياسة سكنية تضمنت برامج للسكن الإجتماعي الإيجاري للمواطنين ، من أجل التخفيف ما أمكن من أزمة السكن.
- **الإستراتيجية الخامسة:** سعي السلطة الحاث من أجل تحقيق رفاهية للمواطن و النظر إلدولة كدولة العناية الإلاهية ، بعد أن لجأت إلى سياسة إغراق السوق بالسلع الإستهلاكية المستوردة ، بعنوان برنامج محاربة النـــدرة Programme d'importations anti penuries

، و هو برنامج أقرته حكومة عبد الحميد إبراهيمي في أكتوبر 1979 ضمن التوجهات الرئيسية للمخطط السنوي للتنمية عام 1980 ، و المعروضة على البرلمان ، بغرض مكافحة ندرة بعض السلع ذات الإستهلاك الواسع كمواد البناء ، قطع الغيار ، أغذية الأنعام ، مواد الإستهلاك الصناعية ، مواد الإستهـــلاك الغذائية .[2]

تقييما لهذه المرحلة ، يمكن القول أن السلطة الحاكمة سعت من أجل تحقيق مشروع بناء الدولة الوطنية ، و قد حالفها الحظ في الربع قرن الأول من الإستقلال ، بحكم الوضع الدولي الداعم و البحبوحة المالية التي جنتها من بيع البترول؛ غير أنه بحلول عام 1986 عانت الحكومة الجزائرية أزمة مالية خانقة ،مردها الإنخفاض المفاجئ و السريع لأسعار النفط، والذي أثر سلبا على كل الدول ذات الإقتصاد الريعي بما فيها الجزائر، التي عانت كثيرا خاصة على مستوى الجبهة الإقتصادية و الإجتماعية و الذي كان له بالغ الأثر على مشروع بناء الدولة الوطنية وتنمية المجتمع ، بعد أن أظهرت السلطة عجزها على أداء الوظائف و الإلتزامات التي قطعتها على نفسها إتجاه شعبها، مما كشف زيف الخطاب السياسي و توقفت سياسات الدعم الإجتماعي مما زاد الإحتقان الشعبي حدة إلى درجة

---

[1] **ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، البطالة و اشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي الإقتصادي من خلال حالة الجزائر.الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2010،ص174.**

[2] **جمال زيدان ، واقع التنمية المحلية على ضوء الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر2000/1990،رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية،2001،ص 128.**

الإنفجار فيما يعرف اليوم بأحداث أكتوبر1988، التي شكلت منعرجا حاسما في تحديد تصور إستراتيجي جديد لبناء الدولة الوطنية خاصة بعد إنتهاء الدعم الدولي بإنهيار المعسكر الإشتراكي؛ وهنا دخلت الجزائر في مرحلة ثانية بمعطيات جديدة و في ظروف إستثنائية.

- **مرحلة الإنفتاح السياسي و الإقتصادي وأثره على بناء الدولة(2016/1989):**

كانت من الإنعكاسات المباشرة لأحداث أكتوبر 1988، أن دفعت السلطة للإعلان عن إصلاحات سياسية و إقتصادية عميقة و جذرية، من أجل تحقيق تحول ديمقراطي بالجزائر وفق مبادئ اللبرالية السياسية و الإقتصادية ، و الذي كانت بدايته إعتماد دستور 1989/02/23، الذي وضع حدا لمبادئ و إتجاهات فلسفة الحكم التي كانت في دسترو 1976 الملغى،حيث تضمن الدستور الجديد جملة من الإصلاحات السياسية مست التنظيم البنيوي و الوظيفي للدولة الجزائرية، مانحا أسسا جديدة لبناء الدولة الوطنية، والتي إن لم تختلف من حيث تعزيز تقوية نفوذ الدولة، إلا أن الكيفية و الشكل البنيوي الذي ظهر في الدسترو متميزا ،لاسيما على المستوى السياسي و الإقتصادي بعد أن أعطى مغزى آخر لبناء الدولة الوطنية من نموذج دولة إشتراكية إلى دولة القانون و الحريات أو ما يعرف بالدولة الدستورية، كمفهوم يتماشى إلى حد بعيد و مبادئ الديمقراطية الليبيرالية في تأسيس الدولة الوطنية الحديثة، التي تتخذ آليات سياسية تمكنها من تمتين مكانتها و مشروعية نظام حكمها؛ وهنا يشير الباحث بالمر أن الدولة الحديثة دولة دستورية قانونية، قادرة على خلق نظام ن المؤسسات التي بإمكانها أن تضمن لها تنظيم أفراد المجتمع و ضبط سلوكهم الإجتماعي و تعبئة مواردها المادية و البشرية.[1]

على هذا الأساس، أشادت النخبة الحاكمة في خطاباتها السياسية بمكاسب الإنفتاح السياسي و الإقتصاديالمنتهج منذ 1989 و الذي يأخذ من النظام التعددي في الحكم و إقتصاد السوق في الشق الإقتصادي أساسا و مقوما جديدا لبناء الدولة الوطنية؛ غير أن الإنصهار و التداخل الموجود بين النخبة الحاكمة و الدولة جعل مصير بناء الدولة الوطنية مرهون بمصير الطغمة الحاكمة، مما شكل هاجسا حال دون إقتناع هذه الأخيرة و

[1] زريق نفيسة، مرجع سابق،ص27.

الإلتزام بمبادئ الديمقراطية و التداول على السلطة، لكون أن التطبيق الفعلي لها - أي المبادئ - قد يفصل بين هوية النظام السياسي القائم و هوية الدولة، و هو ما يعكس أزمة مشروعية يعانيها ذلك النظام.

ولعل ما يؤكد هذا التفسير، الأزمة السياسية التي تسبب فيها مع بداية التسعينيات، إثر توقيف المسار الإنتخابي، وما تبعه من عشرية مأساة وطنية سيمتها التخريب ، القتل و اللاأمن، كمظاهر أثرت كثيرا على مواصلة بناء الدولة الوطنية إن لم أقل هدم الدولة و جعلها صورة حقيقية للدولة الفاشلة بعد أن ظهرت الحركات المسلحة، و تزعزعت هيبة الدولة و عدم مقدرتها على فرض النظام القانوني العام على بعض المناطق التي إدعت الجماعات المسلحة أنها حررتها ، لتطرح هذه الأخيرة بديلا جديدا هو بناء الدولة الإسلامية، وهنا وجدت الجزائر نفسها تعيش مرحلة إنتقالية ميزها صراع محتدم بين سلطة حاكمة فاقدة للمشروعية تتبنى نموذج الدولة الوطنية على الأسس الليبرالية ومعارضة مسلحة تسعى لطرح البديل الإسلامي لبناء الدولة ، مرحلة إنعدمت فيها أغلبية المؤسسات الدستورية الشرعية و حلت محلها مؤسسات غير دستورية من إبداع النظام الحاكم، فمثلا حل المجلس الأعلى للدولة محل مؤسسة رئيس الجمهورية ، وخلف المجلس الشعبي الوطني المنتخب بعد حله المجلس الوطني الإنتقالي المعين ، و إستبدلت جل المجالس المحلية المنتخبة و التي كان يسيطر عليها حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ مندوبيات تنفيذية معينة من طرف الوالي.

ومما زاد الوضع تأزما و هشاشة الكيان الدولة الجزائرية آنذاك، الأزمة الإقتصادية التي ضربت بأطنابها بعد فشل النموذج التنموي الإشتراكي المتزامن مع إنخفاض أسعار البترول ونضوب الموارد المالية العمومية ، الأمر الذي إضطر الدولة الجزائرية في ظل إزدياد الأزمة الإقتصادية إلى التحول نحو إقتصاد السوق كنموذج تنموي جديد و الإنفتاح على الإقتصاد العالمي ، في وقت لاتمتلك الجزائر فيه مقوماته و آليات حماية إقتصادها الوطني، و هو ما يؤكد أن القرار لم تكن السلطة الحاكمة مخيرة فيه، إنما كان بإيعاز من صندوق النقـــد الدولي ، الذي لجأت له قصد مساعدتها على الخروج من المأزق الذي تعاني منه، في وقت ، و كان ذلك فرصة للصندوق لطرح سياسته الإصلاحية التي رآها - حسب إعتقاده - ملائمة ، [1] و تم تجسيد ذلك بتوقيع إتفاق بين الجزائر و

[1] **عبد المجيد قدي ، صندوق النقد الدولي و مسار التصحيح الهيكلي : حالة الجزائر ، مطبوعات قدمت إلى طلبة معهد العلوم الإقتصادية – جامعة الجزائر – 1998 ، ص 2 .**

الصندوق ، من نمط سياسة " الإستقرار " ، تضمنت شروطـــا قاسية في بعض الأحيان ، لم تجد الجزائر بدا في المحيد عنها أو رفضها، منها :

- تطهير الإقتصاد على الصعيد الكلـي ،

- التقليل من الإنفاق الحكومي و الذي يعني تقليص و تقزيم لدور الدولـــــة الإجتماعي ، - إعادة النظر في طرق إستغلال المحروقات و ذلك بفتحه على الشريك الأجنـــبي ،[1] إضافة إلى إعادة النظر في المنظومة القانونية التي تحكم الإستثمارات و كذا السعي إلى تطهير كمي و كيفي للمؤسسات العمومية و الإقتصادية الوطنية منها و المحلية ، في إطار خوصصتهـا . و هي مشاريع قوانين طرحت من جديد إشكالية تحديد دور كلا من القطاع العام و القطاع الخاص في التنمية الوطنية و المحلية .[2]

و بالتالي تزامن الإنهيار السياسي بإنهيار إقتصادي،[3] زادت وطأته عمليات الخوصصة التي باشرتها الحكومة الجزائرية بداية من سنة1995، إستجابة لتعليمات صندوق النقد الدولي و البنك العالمي التي تضمنتها الإتفاقيات التثبيت المبرمة بين الطرفين منذ 1991، و الذي إلتزمت الجزائر بإعتمادبرنامج التكييف الهيكلي الذي زاد من حدة الأزمة الإقتصادية لاسيما فيما يخص آثارها الإجتماعية كتسريح العمال ، و إرتفاع نسبة البطالة لدى الشباب و تردي الخدمات الإجتماعية العمومية.

كل هذه المعطيات السلبية ، أثرت على عملية بناء الدولة الوطنية في الجزائر، هاته الأخيرة التي شهدت في تلك الحقبة مخاض عسير كاد يعصف بها ، إلى أن إستجمعت السلطة قوتها و أعادت تنظيم مؤسساتها، بمجيئ الرئيس زروال إلى الحكم، الذي حاول من جديد بعث مشروع بناء الدولة الوطنية بمفهوم جديد مستحدث،

---

[1] صدر في هـــذا الشأن القانون 21/91 المؤرخ في 1991/12/04 ، الذي يسمح للشركات البترولية الأجنبية إبرام عقود شراكـة في مجال المحروقات مع سوناطراك على أن تحتفظ هاته الأخيرة بنسبة 51 % من رأس المال و الأرباح .

[2] جمال زيدان ، مرجع سابق،ص 134.

[3] بن عنتر عبد الرحمان، " مراحل تطور المؤسسة الإقتصادية الجزائرية و آفاقها المستقبلية " مجلة العلوم الإنسانية جامعة محمحد خيضر بسكرة ، جوان 2002،ص8.

أسسه على مفهوم الدولة الآمنة المهابة، محددا هدفين أولاهما إستعادة هيبة الدولة، أما الهدف الثاني إحلال السلم و الأمن داخل المجتمع من خلال تطبيقه لقانون الرحمة، غير إستعجاله بتقديم إستقالته رهن مشروعه بمجيئ الرئيس الحالي إثر الإنتخابات الرئاسية المسبقة عام 1999 ، الذي حدد هو الآخر محاور لبناء الدولة الوطنية، في إطار ما أسماه في برنامجه الإنتخابي بالعقد الجديد من أجل التنمية و التقدم ، الذي ضمنه خمسة محاور هي: [1]

- تعزيز الإستقرار،
- ترسيخ ديمقراطية مطمئنة،
- تثمين الرصيد البشري بشكل أمثل،
- بناء إقتصاد ناشئ في إطار مقاربة تنموية مستدامة،
- تعزيز روابط التضامن الوطني.

ولعل ما يميز فترة حكم الرئيس الحالي، التحسن الذي بدى على المستوى الإقتصادي و الأمني ، بعد أن إرتفعت أسعار البترول من جديد لتتجاوز سقف 100دولار للبرميل، مما ساعد السلطة الحاكمة في إعداد برنامج طموح لبناء دولة وطنية عصرية، من جملة الإصلاحات التي باشرها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، و التي كان الغرض منها على الصعيد السياسي تعزيز مكانته السياسية و تمتين قوته كفاعل محوري في مؤسسات الحكم من خلال الصلاحيات التي إيتحوذ عليها إثر عمليات التعديل الدستوري سنتي 2008 و 2016.

أما على الصعيد الإقتصادي، فقد إعتمد برنامج إنعاش إقتصادي، أعطيت فيه الأولوية إلى ترقية الإستثمار و تحرير التجارة الخارجية،مع ضمان الدولة صون و حماية القدرة التنافسية للمؤسسات الإقتصادية الوطنية؛ كما إهتم على المستوى الإجتماعي بتعزيز دور الدولة الإجتماعي ، من أجل التكفل بحقوق المواطن الجزائري التي تمت

[1] البرنامج الإنتخابي للمترشح عبد العزيز بوتفليقة Fr.calameo.com تاريخ الدخول 2016/03/13

دسترتها في التعديل الدستوري لسنة2016، حيث عمدت الحكومات الجزائرية المتعاقبة في حكمه إلى صنع سياسات حماية إجتماعية موجهة للشباب و النساء و ذوي الإحتياجات الخاصة.

غير أنه مع مطلع سنة2015، ظهرت بوادر الأزمة المالية إثر إنخفاض أسعار البترول ، التي أثرت سلبا على سياسات الإنعاش الإقتصادي، لتعلن السلطة في خطاباتها السياسية الرسمية، خطورة المرحلة و ضرورة إعتماد سياسة تقشف إحتياطية ، تجلى أول مظهر لها في ما تضمنه قانون المالية2016 من قرارات مست حقوق المواطن الإجتماعية و الإقتصادية و أرجعت إلى الأذهان إشكالية بناء الدولة الوطنية الحامية لحقوق المواطن.و الذي يدفع بنا إلى البحث في معوقات بناء الدولة في الجزائر.

المحور الثالث: معوقات بناء الدولة في الجزائر

تواجه عملية بناء الدولة في الجزائر عدة تحديات تنحصر في الآتي:

- **التحديات السياسية:**

تتعلق بسلبيات المحيط السياسي التي تتعايش فيه القوى و الفواعل السياسية ، و التي يمكن ايجازها فيما يلي:

-أزمة المشروعية:

إن أساس بناء الدولة و الحكم تحقيق مبدأ المشروعية ، إذ الناظر في نظم الحكم في الجزائر يتراء له بأن أزمة المشروعية لازالت تمثل ثقلا تنوء به العصبة الحاكمة، و أن جزءا كبيرا من أزمة الحكم في الجزائر مصدرها عدم مقدرة النظام السياسي التخلص من مشروعيته الثورية التي أصبحت مع مطلع الألفية الثالثة غير جاذبة للجيل الرابع من الإستقلال ، و إحلال محلها المشروعية القانونية العقلانية على حد تعبير ماكس فيبر،[1] و التي تحقق له قدرا من الرضا الشعبي، وتصمن له ولاءا جماهيريا يدعم مكانته السياسية، و يقوي مركزه في الحكم، وما

[1] **سعد الدين ابراهيم،مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية، بحث منشور في كتاب أزمة الديمقراطية في الوطن العربي.ط2، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،1987،ص205**

يدل على ذلك و يؤكده، أن مسألة المشروعية قبل أن تكون شرطا تفطن له الفكر السياسي الغربي الحديث لتحقيق التنمية السياسية، إنما هو مبدأ متأصل في سلوك الأفراد عموما و الفرد المسلم على وجه الخصوص، فالتسليم بمشروعية الحاكم، يوجب على المحكوم في الفقه الإسلامي طاعته و دعمه و مساندته إلى درجة التضحية في سبيله و هو مأكده إبن خلدون حينما قال" البيعة هي العهد على الطاعة، كأن المبايع يعاهد أميره على أنه يسلم له النظر في أمر نفسه و أمر المسلمين لا ينازعه في شيئ من ذلك، و يطيعه فيما يكلفه به من الأمر على المنشطو المكره". [1]

- **أزمة المشاركة السياسية:**

تمثل أزمة المشاركة السياسية عائقا أمام تحقيق وفاق سياسي لبناء الدولة الوطنية في الجزائر، و هي أزمة عرفت منذ السنوات الأولى للإستقلال، بعد أن قررت النخبة الحاكمة إنتهاج نظام حكم الحزب الواحد، الذي ضبط مظاهر المشاركة السياسية في مشاركة مقيدة، مؤطرة و مشروطة داخل الحزب الحاكم، الأمر الذي خلق أزمة التنظيم الواحد على حد تعبير الدكتور جيلالي اليابس رحمه الله، و التي تمخض عنها عدة إضطرابات و أحاث مأساوية كالربيع الأمازيغي1982، و قضية الإسلاميين مع حادثة بويعلي، و أحداث أكتوبر1988 و العنف المسلح جراء توقيف المسار الديمقراطي في صائفة 1991.[2]

- **التبني الصوري و الشكلي لقيم الديمقراطية:**

تميز السلوك السياسي في الجزائر بالترويج الشكلي لتبني قيم الديمقراطية، و هو ما تضمنه الخطاب الرسمي للسلطة الحاكمة و النصوص الدستورية، لكن في الأصل ماهي إلا محاكاة إجرائية زائفة، مما يؤكد أزمة تحول ديمقراطي حقيقي تبدو مظاهره السلبية في قواعد النظام الحزبي المعتمد، الذي يسمح بإحتكارالسلطة و تقزيم

---

[1] **عبد الرحمان ابن خلدون، المقدمة.بيروت: دار الفكر،2014، ص222.**

[2] **حسين بورادة،الإصلاحات السياسية في الجزائر،رسالة ماجستير ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر،1992، ص62 .**

الأحزاب المعارضة، و دفعها لأن تكون على هامش العملية السياسية، مع سلب قدرتها التأثيرية على المجتمع و حتى قدرتها التنظيميةالتي تخولها حرية بناء قواعدها الحزبية، إن لم أقل العمل من أجل تفتيتها و زرع الإنقسامات فيها خاصة داخل الأحزاب المعرضة القوية المنافسة لأحزاب السلطة.

ومن المظاهر السلبية الأخرى ، تلك التشوهات و الأفكار السلبية التي تصاحب العمليات الإنتخابية، لاسيما عدم حياد الإدارة الإنتخابية، و ظاهرة التزوير و الرشوة و شراء الأصوات الإنتخابية، والتي تبرز كمؤشرات لفساد سياسي ظل يتوسع و ينتشر، و يأخذ عدة صورمنها:[1]

- التسيب الوظيفي و التحيز والمحاباة و المحسوبية،
- إستغلال النفوذ و المنصب لأغراض شخصية،
- الوساطة،
- إفشاء و بيع المعلومات السرية،
- التكتم عن الممارسات غير الشرعية،
- التزوير، التزييف و غسيل الأموال،
- الإبتزاز ، الغش و الإحتيال،
- السرقة و الإختلاسات،
- النفاق السياسي و الزبونية و الإرهاب.

وهنا أتفق كثيرا مع صديقي الدكتور عنترة بن مرزوق،حينما قال في مستهل أطروحته للدكتوراه،[1] بأنه إذا كان العدل أساس الملك فإن الفساد أساس الإستبداد، و الإستبداد يجر وراؤه الإستعباد، وبنهما ينجم الإنحلال

[1] ع نترة بن مرزوق، **معضلة الفساد و اشكالية الحكم الراشد في الجزائر، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، جامعة الجزائر –3– ، 2013،ص70.**

الخلقي في المجتمع المدني و السياسي ، و تتحول الرذيلة فضيلة و الفضيلة رذيلة، و يحل الباطل محل الحق ، و يؤمر بالمنكر و ينهى عن المعروف.

- **أزمة وظائف و قدرات النظام السياسي الجزائري:**

تتفق غالبية الدراسات الأكاديمية بأن النظام السياسي الجزائري لازال لم يحقق تنميته السياسية ، بسبب العجز الوظيفي الذي ينتابه بين الفينة و الأخرى ، و التي مرده إلى نقص قدراته ، لاسيما القدرة الإستخراجية ، إذ تشير الاحداث التاريخية للجزائر عجز مؤسسات النظام السياسي على إستخراج و تعبئة موارد الدعم المادية و البشرية من البيئة المتواجدة فيها، حيث تقل لديه آليات التعبئةالجماهيرية، و تتضاءل مصادر الدعم المادي و المعنوي، إن لم أقل يستعصي عليه في الفترات الحرجة العثور على موارد دعم جديدة، و هو ما تأكد

بشكل جلي في الأزمات المالية التي عان منها النظام الحاكم مع مطلع 2015 بسبب الأزمة المالية ، أين عجزت السلطة على مباشرة مشروع الغاز الصخري بسبب رفض سكان الجنوب له .

بالإضافة إلى ضعف قدرته التنظيمية ، حيث لم يستطع النظام السياسي التحكم في ضبط السلوك الإجتماعي للأفراد لاسيما في العقدين الأخيرين، و التي ترتبط هي الأخرى بعدم إستطاعته التغلغل داخل فئات المجتمع و فرض نفوذه، مما أفقده درجة كبيرة من مشروعيته الشعبية، و أضحت الهوة تنكشف بين النخبة الحاكمة و الشعب و الذي زاد من إتساعها غياب في السنوات الثلاث الأخيرة للسلطة الكارزمية للرئيس الحالي، الذي يعتبر القلب النابض لنظام الحكم في الجزائر.

كما يعاني النظام السياسي الجزائري أزمة توزيع، و أعني بذلك توزيع القيم الرمزية و المنافع المادية و الخدماتية بين الأفراد، فمايلاحظ ظهور حالة من اللامبالاة في توزيع الثروة ترجمتها احتجاجات و إضرابات و مسيرات للعديد من الفئات المهنية التي طالبت برفع الأجور، ضف إلى ذلك حتى توزيع بعض المنافع و الخدمات العمومية شابها القصور و اللاعدالة في الفئات المستفيدة منها، لاسيما توزيع السكنات الإجتماعية،مسابقات التوظيف، الخدمات الصحية، توطين برامج التنمية المحليةالتي زادت من اللاتوازن الجهوي؛ ولعل الداعم لهذه

[1] المرجع نفسه،ص21.

المظاهر السلبية لسياسات التوزيع الأجهزة البيروقراطية و الفساد الإداري الذي تفشى في هياكلها ، و كان له بالغ الأثر في زعزعة ثقة المواطن في حكومته.

- الأزمة الإجتماعية:

تتحدد الأزمة الإجتماعية على مستويين:

- **تناقضات الثقافة السياسية للمواطن الجزائري:**

إن من سلبيات البناء الفكري للثقافة السياسية للمواطن الجزائري، أنها غامضة و تحمل التناقضات ، حيث يسود الإنطباع بعدم توافق قيم الديمقراطية مع الدين الإسلامي، مع العلم أن هذا الأخير يمثل الأصل و القاعدة والنواة التي تبني شخصية المواطن الجزائري و توجه تفكيره و سلوكه، و بالتالي ثمة طرح خاطئ إلى كون تطبيق الديمقراطية في المجتمع العربي الإسلامي لاتتلاءم و الإسلام كمنظومة قيم، ومبادئ و مؤسسات موجودة، و هذا حسب إعتقادي طرح علماني أوروبي، حتى و إن صدق على واقع المجتمع الغربي بتركيبته الإثنية والدينية و سياق تاريخ ماضيه الحافل بالصراع بين الدين و الدولة، فإن الشأن يختلف في المجتمع الجزائري كمجتمع عربي إسلامي.

بالإضافة إلى غياب دور حقيقي لمؤسسات مجتمع مدني، حتى و لو ضمنت النصوص القانوية دوره في عملية البنء السياسي و الإجتماعي للدولة ، فإن الواقع الممارساتي ينفي مثل هذا الدور، الذي و إن وجد لا يعد أن يكون دورا مقيدا و موجها من طرف السلطة في إطار ما يعرف بالزبائنية السياسية، كأن تعمد السلطة إلى إستخدام سياسة العصا و الجزرة لضمان ولاء مؤسسات المجتمع المدني لها لاسيما في المناسبات الإنتخابية ، أو تضييق مجال حركته في حالة ما تبين بأنه لا يثبت ولاؤه لها.

- أزمة الهوية:

تشير الحقائق العلمية في الدراسات السوسيولوجية و العلوم السياسية، بأن أزمة الهوية شكلت و لازالت معضلة يستعصي حلها، و قد تقف حجر عثرة أمام بناء الدولة و تنمية المجتمع؛ ولعل من مؤشراتها قضية اللغة المتداولة أو المعترف بها رسميا كلغة وطنية و رسمية للدولة، بحكم أن وجود اللغة تعكس تواجد فئة عرقية معينة،

لها قيمها الخاصة، و موروثها الثقافي التي تسعى للحفاظ عليه و تناضل من أجل منحه الإهتمام و الشأن الوطني على المستوى الحكومي الرسمي.

لقد عاشت الجزائر في الحقبة الإستعمارية و بعد الإستقلال ، أزمة هويةو إنتماء، بعد أن عمد الإستعمار الفرنسي إلى طمس مقومات الشخصية الجزائرية الأمازيغية، العربية الإسلامية، غير أنه لم يفلح بفضل الكتاتيب و جمعية العلماء المسلمين ، ومع فجر الإستقلال طفت هذه الأزمة من جديد ، مشكلة مشكلا حال دون خلق إنسجام هوياتي لمكونات المجتمع الجزائري مما أعاق إستكمال مشروع بناء الدولة الوطنية الجزائرية بمختلف تنوعاتها اللغوية، و الذي تسبب في وجود صراع تجلت مظاهره في إحتدام تنافس بين فئة المفرنسين و ثقافتهم الفراكفونية و فئةالمعربين بثقافتهم العربية الإسلامية، و كذلك بين الامازيغيين و المعربين، الأمر الذي أثر على صنع السياسات الثقافية في الجزائر.

ولعل من الآثار المترتبة عن أزمة الهوية، تفكك و هشاشة ثقافة الدولة و المجتمع، بظهور نزعات فكرية و إتجاهات و حركات إجتماعية تدعوا إلى التعصب للغة معينة، أو عقيدة معينة، أو حتى إلى عرق معين؛ بالإضافة إلى وجود ظاهرةالإغتراب الثقافي و الإجتماعي و الذي حالة من فقدان الشعور بالإنتماء إلى المجتمع ، و من ثمة عدم الإلتزام بمعاييره و قيمه و معتقداته، فتظهر حالة من الفوبيا المجتمعية، ويصبح الفرد لا يحس بقيمته في المجتمع، فيزداد شعوره بالعجزو التهميش يوما بعد يوم .

خاتمة :

تلك هي أهم التحديات الرئيسية التي لازالت تعيق بناء الدولة الوطنية في الجزائر،بالإضافة إلى إنعكاسات العولمة و ما خلفته من تقويض للدولة القطرية، كل هذه المعوقات لا يمكن تجاوزها إلا بإستراتيجية تنمية سياسية حقيقية تتبناها نخبة حاكمة ذات مصداقية و مشروعية شعبية تقود المجتمع و تنظمه .

المراجع:

- www.global.arab.network.com نبيل حاجي نايف، الدولة الناجحة والدولة الفاشلة: مفاهيم و مؤشرات.عن موقع الشبكة العربية العالمية
- نعوم تشومسكي، **الدولة الفاشلة**، إساءة إستعمال القوة و التعدي على الديمقراطية. ترجمة سامي الكعكي،بيروت: دارالكتاب العربي،2007
- روبرت.ي.روتبرغ،الطبيعة الجديدة لفشل الدولة القومية.مجلة الثقافة الغالمية. العدد117، مارس 2003
- أدمام شهرزاد، الطبيعة اللاتماثلية للتهديدات الأمنية الجديدة، مجلة الندوة للدراسات القانونية ، قسنطينة، العدد الأول، 2013
- ،التقريرالاوروبي حول التنمية بالتعاون مع مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة والمعهد الجامعي الأوروبي ، 2009
- Caty Clément, ***The Nuts and Bolds of State Collapse: What to do when States Fail? A QCA Analysis of Lebanon, Somalia and the former-Yugoslavia***", Paper presented at the American Political Science Association (Washington DC, 2005
- www.elbilad.net. تاريخ الدخول 2016/03/10
- محاضرات في مفاهيم في السياسة المقارنة الجديدة، لطلبة قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر ، الموسم الجامعي 2008 /2009

- عمار بلحسن، المشروعية و التوترات الثقافية: الدولة و المجتمع و الثقافة في الجزائر، مجلة الثقافة ، الجزائر وزارة الإتصال ، العدد الثاني،1993

- عامر رخيلة، التطور السياسي و التنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني 1962/1980، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،1993
- زريق نفيسة ، عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر و إشكالية النظام الدولاتي: المشكلات و الآفاق، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر بباتنة،2009/2008
- الرياشي سليمان و آخرون، الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية الإقتصادية و الإجتماعية والثقافية. ط 2، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية
- عياش خديجة، سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر : دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2007. رسالة ماجستير،قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، جامعة الجزائر
- دخان نورالدين، تحليل السياسات التعليمية العامة نموذج الجزائر، أطروحة دكتوراه،قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، جامعة الجزائر2007
- ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، البطالة و إشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي الإقتصادي من خلال حالة الجزائر.الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2010
- جمال زيدان ، واقع التنمية المحلية على ضوء الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر2000/1990،رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية،2001
- عبد المجيد قدي ، صندوق النقد الدولي و مسار التصحيح الهيكلي : حالة الجزائر ، مطبوعات قدمت إلى طلبة معهد العلوم الإقتصادية - جامعة الجزائر - 1998
- صدر في هـــــذا الشأن القانون 21/91 المؤرخ في 1991/12/04 ، الذي يسمح للشركات البترولية الأجنبية إبرام عقود شراكـــة في مجال المحروقات مع سوناطراك على أن تحتفظ هاته الأخيرة بنسبة 51 % من رأس المال و الأرباح .

- بن عنتر عبد الرحمان، " مراحل تطور المؤسسة الإقتصادية الجزائرية و آفاقها المستقبلية " مجلة العلوم الإنسانية جامعة محمد خيضر بسكرة ، جوان 2002
- البرنامج الإنتخابي للمترشح عبد العزيز بوتفليقة Fr.calameo.com تاريخ الدخول 2016/03/13
- سعد الدين إبراهيم،مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية، بحث منشور في كتاب أزمة الديمقراطية في الوطن العربي.ط2، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،1987
- عبد الرحمان إبن خلدون، المقدمة.بيروت: دار الفكر،2014
- حسين بورادة،الإصلاحات السياسية في الجزائر،رسالة ماجستير ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر،1992
- عنترة بن مرزوق، معضلة الفساد و إشكالية الحكم الراشد في الجزائر، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، جامعة الجزائر -3- ، 2013